



النشرة اليومية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

20 آذار (مارس) 2019 نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية

■ مصر تستهدف نهوًا 6.1 في المئة



نمو الناتج المحلي الإجمالي المصري 5.4 في المئة في النصف الأول من 2018 - 2019، مقارنة مع 5.2 في المئة خلال الفترة ذاتها من السنة السابقة.

المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)

أكد وزير المالية المصري محمد معيط، أن "مصر تستهدف تراجع العجز الكلي في موازنة السنة المالية المقبلة 2019 - 2020 عند 7.2 في المئة ونمو اقتصاديا نسبته 6.1 في المئة"، معتبرا أن "مصر ليست بحاجة لطلب اعتماد إضافي لموازنة السنة المالية الحالية 2018 - 2019، حيث كانت الحكومة طلبت اعتمادا إضافيا للمصروفات بموازنة 2016 - 2017 بأكثر من 100 مليار جنيه". وقال: "الوضع المالي الحالي للاقتصاد المصري يعد أفضل من السابق بشهادة المؤسسات الدولية ومجتمع المستثمرين والمؤشرات المالية للدولة، حيث نجحنا في زيادة حجم الفائض الأولي بالموازنة العامة إلى 21 مليار جنيه، وارتفعت الإيرادات الضريبية مما نتج عنه عدم طلب أي اعتمادات إضافية للموازنة العامة للعام المالي الحالي". وتستهدف مصر خفض العجز السنوي الكلي إلى 8.4 في المائة في 2018 - 2019 مقارنة مع 9.8 في المائة في السنة السابقة. وبلغ

■ المركزي المغربي يتوقع تباطؤ التضخم في 2019



مسجل في 2018 عند 3.7 في المئة. وقد جاءت التوقعات أعلى مما توقعته الحكومة المغربية عند 3.7% و 3.3% بما في ذلك إيرادات الخصخصة.

المصدر (موقع cnbc عربي، بتصرف)

أبقى بنك المغرب (البنك المركزي) معدل الفائدة الأساسي عند 2.25 في المئة، حيث جاء القرار متمشيا مع توقعات التضخم والنمو. وبحسب بيان صادر عن المركزي، بلغ متوسط التضخم 1.9 في المئة مع نهاية 2018، نتيجة لارتفاع أسعار الغذاء. وتوقع البنك أن يتباطأ التضخم إلى 0.6 في المئة خلال العام 2019 الحالي، قبل أن يستقر عند 1.1 في المئة بحلول 2020.

وتوقع البنك أن تصل نسبة النمو إلى 3,1 في المئة، بالنسبة لمجموع سنة 2018، مقابل 4,1% سنة 2017، مع تباطؤ القيمة المضافة الفلاحية من 15,4% إلى 4,3% وارتفاع طفيف في وتيرة نمو الأنشطة غير الفلاحية من 2,7 إلى 2,9 في المئة.

وتوقع المركزي أن يتسع العجز في موازنة المغرب إلى 4.1% خلال العام الجاري، باستثناء إيرادات الخصخصة، بالمقارنة مع عجز

■ لبنان: النهو المتوقع 3.3% في 2019

والقروض، مما سيسمح بزيادة الإنفاق على البنية التحتية. وبحسب التقرير فإن عدم الاستقرار المحلي والإقليمي من شأنه ألا يضمن استمرار تدفق الأموال، ففي عام 2023، سوف يتراجع الأداء الاقتصادي بسبب تجدد حالة عدم اليقين السياسي، لأن احتمالية إجراء انتخابات جديدة تقلل من ثقة معنويات المستهلكين، مما يؤدي إلى نمو متوسط يصل إلى 2.9 في المئة.

المصدر (موقع النشرة الاقتصادية، بتصرف)

أظهر تقرير صادر عن "بنك عودة" الصادر، أنه بعد تحقيق نمو بنسبة 3.3% في عام 2019، ستتباطأ وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في لبنان إلى 2.4% في عام 2020، مع تراجع النمو في سوريا وضعف نمو الطلب العالمي، وفقا لمذكرة صدرت مؤخرا عن وحدة الاستخبارات الاقتصادية.

ومن المتوقع أن يرتفع معدل النمو الاقتصادي بنسبة 3.4% في الفترة ما بين عامي 2021 و2022، وذلك بفضل التطور التدريجي لقطاع النفط والغاز في لبنان وارتفاع تدفقات أموال المساعدات

■ نمو الاحتياطات الأجنبية العراقية 32.6 في المئة



شرائحها. على مستوى المحافظة الاستثمارية فقد نمت المحفظة بعملة الدولار الأمريكي في عام 2018 بنسبة 25% تقريباً عما كانت عليه في عام 2017. في حين ارتفعت قيمة الذهب في عام 2018 بنسبة 6% تقريباً عما كانت عليه في عام 2017، حيث حلّ العراق في المرتبة الخامسة عربياً والمرتبة 37 عالمياً من حيث حيازة احتياطي الذهب، إذ كان العراق أحد أكبر المشترين للذهب في عام 2018 إلى جانب كل من الهند والصين وكازاخستان. المصدر (موقع النشرة الاقتصادية، بتصرّف)

كشفت البنك المركزي العراقي، عن نمو الاحتياطات الأجنبية بنسبة 32.6 في المئة خلال العام 2018 المنصرم، مفصلاً عن أنّ احتياطات العراق من الذهب بلغت 96 طناً. ووفقاً للمركزي العراقي فإنّ بيانات التقرير السنوي للاحتياطات الأجنبية أظهرت أداءً إيجابياً في عام 2018 مقارنةً بالأداء المسجّل في العام 2017 الذي سبقه، إذ بحسب البنك فقد نمت الاحتياطات الأجنبية بنسبة 32.6 في المئة مدفوعة بشكل أساس بالفرق الموجب المتحقق بين مشتريات البنك من الدولار من وزارة المالية ومبيعاته من خلال نافذة بيع العملة الأجنبية بالإضافة إلى الأرباح المتحققة من عوائد المحفظة الاستثمارية بمختلف

■ ارتفاع إجمالي الدين العام في الأردن



دولار)، مقارنةً مع 26.9 مليار دينار في نهاية 2018، منها صافي الدين الداخلي 14.9 مليار دينار، والدين الخارجي 12.05 مليار دينار، ويعادل صافي الدين العام الأردني 89.1% من الناتج المحلي الإجمالي. وتعدّ نسبة الدين العام في الأردن البالغة 94 في المئة، مرتفعة وفق المقاييس المالية الدولية كافة، وترتكز الخطط الحكومية كاملة على خفض تلك النسبة. المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرّف)

ارتفع إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) للأردن، خلال يناير (كانون الثاني) الماضي، بنسبة 0.7% على أساس شهري. وبحسب البيانات الصادرة عن وزارة المالية الأردنية، بلغ الدين العام 28.531 مليار دينار (40.228 مليار دولار) في يناير، بنسبة 94% من الناتج المحلي الإجمالي. وسجل الدين العام بنهاية 2018 ما يقارب 28.308 مليار دينار (39.914 مليار دولار) في 2018. كما أظهرت الإحصاءات ارتفاع صافي الدين العام على الأردن في نهاية يناير بنسبة 0.5% إلى 27.033 مليار دينار (38.1 مليار